قـــرارات

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قرار وزارى رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٨

بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٥٦

فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى مستودعات ومحال بيع وطلمبات البترول ومحطات تموين السيارات

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ؛

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص بإقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن الاشتراطات العامة الواجب توافرها فى مستودعات ومحال بيع وطلمبات البترول ومحطات تموين السيارات والمعدل بالقرار الوزارى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ ؛

وعلى موافقة السادة وزراء القوى العاملة والهجرة ، والصحة والسكان ، والتجارة والصناعة ، والموارد المائية والرى ، والداخلية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص البند (٢) من المادة (٨) من القرار الوزارى رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٥٦ والمعدل بالقرار الوزارى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٨٦ المشار إليهما سلفًا ، النص الآتى :

مادة (٨) بند (٢) :

« أن تكون صهاريج المواد البترولية تحت سطح الأرض ، وألا تزيد سعة الصهريج الواحد على (٤٥ ألف) لتر ، ويجوز تعدد الصهاريج فى المحطة الواحدة بشرط ألا تزيد سعتها الإجمالية على (٢٤٠ ألف) لتر من المواد البترولية بجميع أنواعها .

ويجب أن توضع الصهاريج على بعد ثلاثة أمتار على الأقل من داخل حدود المحطة فيما عدا الجهات المطلة على شوارع ، على أن تكون فتحة الملء على مسافة لا تقل عن خمسة أمتار من هذه الحدود ، ويجوز إنشاء فتحة ملء واحدة لصهاريج متعددة على أن يتوافر فيها شرط المسافة المشار إليه .

ويجوز تخزين وبيع منتجات بترولية من النوع (أ) فى عبوات محكمة الغلق بكميات لا تزيد على (٤٥٠) لتراً ومن النوع (د) بكمية تسمح بها سعة المكان ، وذلك بالإضافة إلى ما ورد فى هذا البند على أن توضع داخل مبنى المحطة ، وفى حالة إضافة صهاريج زيوت التزييت يجوز وضعها داخل مبنى المحطة بشرط أن تكون فتحة الملء خارج المبنى» .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٨/٣/١٧

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أحمد المغربى